

السياسة النقدية في وقت Covid-19: دراسة مقارنة بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)
Monetary policy at the time of COVID-19: a comparative study of Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco)

رشيد نعيمة¹، عبد الحفيظ بن ساسي²

NAIMI Rachid¹, BENSACI Abdelhafid²

¹ جامعة ورقلة (الجزائر)، naimi.rachid1977@gmail.com

² جامعة ورقلة (الجزائر)، abdelhafidbensaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/01 تاريخ القبول: 2022/06/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جهود ودور المصارف المركزية للدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) في مواجهة COVID-19، وذلك من خلال آليات السياسة النقدية المتبعة في كل دولة على حدى. وهذا بالاستناد على بعض التقارير المتاحة حتى لحظة تاريخ إعداد هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة COVID-19 لها تأثير مباشر على جانبي الاقتصاد الكلي (الطلب والعرض معاً)، وهذا ما يميزها عن الأزمات الماضية. وأن أدوات السياسة النقدية لها دور في تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار. كلمات مفتاحية: فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، سياسة نقدية، الجزائر، تونس، المغرب.

تصنيف JEL: E52

Abstract :

The study aims at highlighting efforts and the role of central banks of the Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco) in the face of COVID-19, through monetary policy mechanisms in each country.

This based on some reports available until the date of preparation of this study. The study concluded that the COVID-19 crisis has a direct impact on the side of the macroeconomic (request and width together), which distinguishes them from past crises. And that monetary policy tools have a role in stimulating consumer style and encouraging investment.

Key words: Covid-19, Monetary Policy, Algeria, Tunisia, Morocco.

Jel classification Codes : E52

1. مقدمة:

يعيش الاقتصاد العالمي صدمة قوية جراء تفشي فيروس COVID-19 الذي صنفته منظمة الصحة العالمية بجائحة عالمية على الدول مواجهته بكل صرامة عن طريق اتخاذ تدابير للحد من انتشاره وأخذ الحيطة والحذر. أدى ذلك إلى حالة استنفار قصوى شهدها العالم سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وصحية منقطعة النظير. وقد أصبحت مراقبة آثار أزمة فيروس كورونا والتخفيف من حدتها على رأس الأولويات، وفي هذا السياق اتخذت الدول والحكومات إجراءات غير مسبوقة لمكافحة الجائحة بغية حماية المجتمعات والأفراد. حيث أعلنت المؤسسات المالية الدولية عن حشد مواردها المالية لتقديم المساعدة لمواجهة الجائحة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والإنساني إذ أعلن صندوق النقد الدولي IMF عن استعداده لاستخدام تريليون دولار (صندوق النقد الدولي، 2020) للدعم الطارئ، وأعلن البنك الدولي IB عن توفير 160 مليار دولار (البنك الدولي، 2020) خلال الخمس عشر شهر القادمة لمساعدة البلدان على حماية الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، ودعم منشآت الأعمال وتعزيز التعافي الاقتصادي.

أما على مستوى السياسة النقدية يمكن أن تساعد الإجراءات الحاسمة التي تتخذها البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والرقابية والسلطات الصحية في الوقت المناسب على احتواء تفشي الفيروس وموازنة الأثر الاقتصادي لهذه الجائحة. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى بيان الآثار الاقتصادية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد على الدول المغاربية تحديداً (الجزائر، تونس والمغرب)، وإجراءات السياسة النقدية المنتهجة من قبل كل دولة للحد من آثاره.

1.1 مشكلة الدراسة: تتمثل في الكيفية التي تمت بها تنفيذ آليات السياسة النقدية للمصارف المركزية للدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) للتخفيف من الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد، ويتمثل السؤال الأساسي للدراسة في: ما هي آليات السياسة النقدية المتبعة من طرف المصارف المركزية لدول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) في مواجهة فيروس COVID-19؟.

2.1 فرضية الدراسة: يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو الآتي:

- إن آليات السياسة النقدية المتبعة من البنوك المركزية للدول المغاربية تعزز إجراءات دعم القطاعات المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف آثار تفشي فيروس كورونا الجديد على الاقتصاد.

3.1 أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز ما مدى فعالية الآليات الاقتصادية المتمثلة في إجراءات السياسة النقدية التي تنتهجها السلطات النقدية (البنوك المركزية) للبلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)، وأثرها في التخفيف من الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد.

4.1 أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في التعرف على الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصادات الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) بشكل خاص، وأهم القطاعات

الاقتصادية الأكثر تضرراً والأكثر استفادة، وما مدى إبداع البنوك المركزية لهذه الدول في التعامل مع تأثيرات هذا الفيروس. ويجب التنويه إلى أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بكل الآثار الاقتصادية وحصرها، حيث أن الموقف يتطور، ولا أحد يعلم إلى متى ستستمر أزمة وباء كورونا المستجد.

5.1 منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على احدث التقارير الدولية الصادرة من المنظمات الاقتصادية الدولية، ومراكز الأبحاث، والبنوك المركزية للدول محل الدراسة.

6.1 حدود الدراسة: تعكس هذه الدراسة المعلومات المتاحة وقت نشرها.

- الحدود المكانية: دول المغرب العربي (الجزائر- تونس والمغرب)؛
- الحدود الزمانية: الثلاثي الثاني من 2020.

2. التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس COVID-19 على أداء الاقتصاد على المستوى العالمي:

1.2 فيروس COVID-19 بمفهومه العام البسيط: "فيروس كورونا هو نوع من الفيروسات التي تؤثر بشكل رئيس على الجهاز التنفسي للحيوانات والثدييات، وخاصة البشر، وهو من بين السبعة أنواع منه المعروفة طبيياً، ويرتبط تحديداً بنزلات برد والالتهاب الرئوي والتهاب الشعب الهوائية، ومن أعراضه السعال الجاف والحمى وضيق التنفس، وظهوره كان في أواخر سنة 2019، حيث تم تحديد حالات ظهرت عليها أعراض الالتهاب الرئوي لأسباب غير معروفة في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي الصينية.

ومع تفشي هذا الفيروس والقلق البالغ الذي أحدثه في جميع أنحاء العالم، تعلن لجنة الطوارئ للوائح الصحية لمنظمة الصحة العالمية وتحديد في 30 من جانفي عام 2020، بأن تفشي هذا الفيروس أصبح ضمن حالة "طوارئ الصحة العالمية ذات الاهتمام الدولي". ومنذ ذلك الحين، تم تشخيص الكثير من الحالات في دول كثيرة من العالم، وقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباء في 11 مارس 2020م. بعد إدراكها لسرعة انتشاره ومضاعفة العدوى السريعة، والتأثير المتوقع على صحة الإنسان والمجتمعات والاقتصاد" (صدام و علي، 2020، صفحة 3).

2.2 التداعيات الاقتصادية لأزمة COVID-19 وأثرها على أداء الاقتصادي العالمي:

لقد أثرت جائحة كورونا على الأسواق الاقتصادية والمالية، وعلى العديد من الشركات في صناعات السفر والضيافة والترفيه والبيع بالتجزئة لما شهدته من انخفاضاً حاداً في الإيرادات، فضلاً عن تقلبات الأسواق المالية وتآكلها، وتدهور الائتمان، ومخاوف السيولة، والإيرادات، والزيادات الأخرى في التدخل الحكومي، وزيادة البطالة، والانخفاضات الواسعة في الإنفاق الاستهلاكي التقديري للمستهلكين، وزيادة مستويات المخزون، وانخفاض الإنتاج بسبب انخفاض الطلب، وتسريح العمال والإجازات، وإعادة الهيكلة، وغيرها" (صدام و علي، 2020، صفحة 3). الأمر الذي أدى إلى تراجع اقتصادي سلبي على جانبي العرض والطلب العالميين. خصوصاً بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار

العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أُصيبَت بحالة من الشلل عقب إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، حيث أشار الصندوق النقد الدولي في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهدتها خلال فترة الكساد العالمي العظيم (1929-1939) وخلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. في نفس السياق، توقع البنك الدولي بأن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.5% عام 2020 إلا أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي مازالت قائمة، وبالتالي فإن توجهات البنك الدولي تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية والتهديدات المحتملة التي يسببها تفشي الفيروس رغم الجهود الدولية والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية والحكومات والمصاريف المركزية العالمية (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 6).

وكتيجة لبعض الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول كإغلاق الحدود والمطارات وكذلك فرض حظر التجول في بعض المدن وذلك في محاولة للحد من انتشار الفيروس. فطبقاً لمنظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة UNCTAD، فإن من المتوقع أن يخسر الاقتصاد العالمي حوالي تريليون دولار أمريكي - على أقل تقدير - كنتيجة لانتشار فيروس كورونا، وأن يتراجع النمو العالمي إلى أقل من 2,5% وأن تدخل مجموعة كبيرة من الدول في موجة كساد (UNCTAD, 2020).

وطبقاً لمقياس السياحة العالمية Baromètre OMT التابع لمنظمة السياحة العالمية لـ (World Tourism Organisation) فإن عدد السُّيَّاح شهد انخفاضاً بنسبة 56% في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً للبيانات التي تم الإبلاغ عنها حتى الآن من قبل الوجهات في جميع أنحاء العالم، حيث انخفض عدد السُّيَّاح بنسبة 98% في شهر مايو، مما يعكس قيود السفر في جميع الوجهات تقريباً في جميع أنحاء العالم، وسط إجراءات لاحتواء انتشار جائحة COVID-19، وهو ما يترجم إلى خسارة 320 مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة الدولية (عائدات التصدير)، أي أكثر من ثلاثة أضعاف ما فقد في عام 2019 بأكمله تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

حسب المناطق، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي المنطقة الأولى التي عانت من تأثير الوباء، انخفاضاً بنسبة 60% في عدد الوافدين في الفترة من يناير إلى مايو 2020. وسجلت أوروبا ثاني أقوى انخفاض مع انخفاض عدد السُّيَّاح بنسبة 58%، تليها منطقة الشرق الأوسط (-51%)، الأمريكتان وأفريقيا (كلاهما -47%) (UNWTO, 2020, page 1).

"إن الفيروس المستجد قد ضرب وبشدة العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين. فالدول المتأثرة بانتشار الفيروس في هذه المرة تساهم بأكثر من 60% من إجمالي الناتج العالمي، و65% من الناتج الصناعي، و41% من إجمالي الصادرات المصنعة. بالإضافة إلى أن بعضاً من هذه الدول كالصين والولايات المتحدة، واليابان تلعب دوراً أساسياً في سلاسل التوريد العالمية" (هاني، 2020، صفحة 3).

ومن المتوقع أن يتأثر القطاع الصناعي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية. العامل الأول وهو توقف الإنتاج حيث ضرب الفيروس مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا. أما العامل الثاني فيتمثل في تعطل سلاسل التوريد العالمية، حيث أن توقف الإنتاج في الدولة الموردة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى. في حين يتمثل العامل الثالث في تراجع حجم الطلب العالمي وكذلك التجارة العالمية (هاني، 2020، صفحة 4). "من ناحية أخرى، وبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية World Trade Organisation (WTO)، تعد الصين منذ العام 2009 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم للعديد من السلع منها النفط، والحديد الخام، وفول الصويا. وبالتالي فإن تراجع النشاط الاقتصادي في الصين من المتوقع أن يؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العالمية. كما أن هناك بعض المستفيدين من انتشار فيروس كورونا، فقد تراجعت معدلات انبعاث ثاني أكسيد الكربون نتيجة لتراجع النشاط الصناعي العالمي، وكذلك إمكانية استفادة العديد من القطاعات الأخرى مثل: الأدوية، والاتصالات، وشركات التجارة الإلكترونية. وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس" (هاني، 2020، صفحة 4).

ضف إلى ذلك كله فإن جائحة كورونا عملت على زعزعت الأمن النفسي للأفراد والمجتمعات، والأمن الصحي ويتجلى ذلك في عجز منظومات صحية متطورة في الحد من الأزمة وأبرز الأمثلة الدول الأوربية خاصة إيطاليا وإسبانيا فكيف يتأتى ذلك لدول توصف منظوماتها الصحية بالهشة والمعتمدة، والأمن الغذائي من خلال تفكير أو توقف بعض الدول المصدرة عن تصدير الغذاء والاستثمار به وهذا على مستوى الدول، أما على مستوى الأفراد فقد سجلت كميات السوبر ماركت الكثير من الشجارات في اقتناء المواد الغذائية وغيرها مما أدى إلى ظهور عبارات "اقتني ما تحتاجه و اترك الباقي لحاجة غيرك"، والكشف عن كثير من الممارسات الاحتكارية لفئة ليست بالقليلة من التجار و الوسطاء.

3.2 الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس COVID-19 على الأداء الاقتصادي في الدول المغربية:

بحكم العلاقات التجارية القوية بين الدول العربية وباقي دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والصين، سوف تظال تداعيات فيروس كورونا غالبية الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط على حدٍ سواء (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 21).

لهذا سيتم في هذا الجزء من الدراسة تناول الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا المستجد على أداء اقتصادات دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

2-3-1 الأثر على أداء الاقتصاد الجزائري: "بعد عام من عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي استقر الوضع مبدئياً على انتخابات رئاسية في ديسمبر 2019. وفي عام 2020 تواجه الجزائر صدمات انخفاض أسعار النفط إلى النصف وأزمة الصحة العامة وعواقب الاضطرابات الاقتصادية العالمية الناشئة عن جائحة كورونا.

هذا الوضع يضع الحكومة الجديدة أمام تحدي في الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي والتصدي لأزمة الصحة العامة بسبب انتشار الفيروس، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية. سيقفل سعر النفط عند 30 دولار للبرميل في 2020 من إجمالي الإيرادات المالية للجزائر بنسبة 21,2%. وعلى الرغم من خفض الاستثمار العام (-9,7%) والاستهلاك العام (-1,6%) حسبما ينص عليه قانون المالية لعام 2020، فإن عجز الموازنة سيرتفع إلى 16,3% من إجمالي الناتج المحلي. وفي الوقت نفسه، سيؤدي الانخفاض الحاد في عائدات التصدير (-51%) إلى زيادة العجز التجاري إلى (-18,2%) من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى ذروته عند (-18,8%) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي. بدون اتخاذ مزيد من التدابير، ستخفف الاحتياطات إلى 24,2 مليار دولار أو حوالي 6 أشهر من الواردات في نهاية 2020 (البنك الدولي، 2020). من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي حاليا بنسبة 3% مع انكماش الاستهلاك الخاص والاستثمار بالإضافة إلى انخفاض الاستثمار العام، الذي يمثل 44% من إجمالي الاستثمار. كما أن تدابير احتواء جائحة كورونا، مثل تقييد الحركة والتجمعات، إلى جانب المستوى المرتفع لعدم اليقين الاقتصادي، ستثبط الاستهلاك الخاص والاستثمار. وسيرتفع الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية غير الأساسية والاستثمارات الخاصة في حين قد تتعطل سلسلة العرض. سيرتفع التضخم إلى 4% عام 2020 (البنك الدولي، 2020). إن انقطاع الإمدادات من الصين وأوروبا نتيجة تفشي فيروس كورونا، والتي تمثل أكثر من 80% من الواردات الجزائرية قد يتسبب في تأخير وزيادة أسعار الواردات. في الوقت الذي تعرف فيه الجزائري نسبة بطالة بـ 11,4% (إحصائيات ماي 2019) وحسب تصريح لوزير الداخلية والجماعات المحلية أن 20% من تعداد سكان الجزائر (8,5 مليون نسمة) من الفئات المحرومة الذين يعيشون في المناطق المهمشة فيما أطلق عليه اسم مناطق الظل.

إن ارتفاع وتنامي عجز الموازنة والحساب الجاري وارتفاع الدين العام بسبب انخفاض الإيرادات المالية النفطية وغير النفطية وزيادات نفقات الصحة العامة يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تفاقم عجز الموازنة والحساب الجاري والمحافظة على الاحتياطي الأجنبي من العملة، وهذا لأن ظروف اللجوء إلى الاقتراض دوليا محدودة، واحتياجات الاقتراض الداخلي باللجوء إلى تمويل نقدي إضافي تؤدي إلى مخاطر تضخمية. لهذا جاء قانون المالية المكمل لعام 2020 كأولوية لمعالجة الأزمة الحالية. ومؤكدًا لجهود تعزيز الاستثمار الخاص مثل سحب قانون 51/49 في القطاعات غير الإستراتيجية. ومع ذلك، فعلى المدى المتوسط ستكون الجزائر مع تحدي التحسينات الهامة لبيئة الأعمال أساسية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص، وتشجيع تنوع النشاط الاقتصادي، مع بناء المرونة وتعزيز النمو (البنك الدولي، 2020).

3.2. 2. الأثر على أداء الاقتصاد التونسي: "ينظر للتأثيرات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد التونسي من خلال ثلاثة جوانب أساسية، وهي: السياحة والاقتصاد بشكل أوسع، إضافة إلى ديناميكية أسعار النفط، من المتوقع أن يبلغ الدين العام ذروته سنة 2021 بنسبة 84,2% من إجمالي الناتج المحلي. إن تقليص عجز الموازنة يعتمد بشكل كبير على تطور

جائحة كورونا. حيث يتوقع أن ينكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 4% في عام 2020 بسبب لأزمة بسبب توقف السفر والتجارة، وكذلك سلوكيات التباعد الاجتماعي خلال 3 أشهر في فترة الصيف، الأمر الذي أدى إلى تقليص كبير في قطاع السياحة. كما تشير التوقعات إلى انخفاض معدلات التضخم نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار السياسة النقدية المشددة، وفي نظرة مغايرة يمكن أن ترتفع الضغوط التضخمية في سيناريو آخر نتيجة تعطل التدفقات التجارية من أوروبا والصين، الأمر الذي يجبر المستثمرين إلى سلاسل التوريد الخاصة بهم والشراء من بلدان ذات تكاليف أعلى "(البنك الدولي، 2020)."

" بدءاً من 2020 يمكن أن يسهم انخفاض أسعار النفط، وتشغيل حقل غاز نوارة في الحد بشكل كبير من عجز الميزان التجاري، حيث يشكل قطاع الطاقة حوالي 40% من هذا العجز. ومن المتوقع أن ينخفض العجز بصفة تدريجية مع انخفاض تكاليف استيراد الطاقة، مما يعوض الخسائر المحتملة في عائدات السياحة والتحويلات الناتجة عن جائحة كورونا. إن استمرار تعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى فرض قيود لفترة أطول جنباً إلى جنب مع سلوك التباعد الاجتماعي سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك المحلي، وهذا ما يؤثر على النشاط الاقتصادي في تونس خاصة من جانبي الصادرات والسياحة، خذاً من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ في إيرادات الحكومة وخلق فرص العمل، فضلاً عن ارتفاع السلع المستوردة وهو ما ينذر بموجة تضخمية لما لها من آثار ضارة على حساب الموازنة والحساب الجاري ووضع الاحتياطي الأجنبي، إلى جانب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات بسبب الجائحة "(البنك الدولي، 2020).

"لا تزال تونس تعتمد على التمويل المتعدد الأطراف، وعلى الصعيد المحلي هناك مخاطر إضافية تتعلق باستمرار الإصلاحات السياسية، والتوترات الاجتماعية، والملف الأمني التي من شأنها أن تؤثر على الاستثمار والسياحة. زد على ذلك التوترات الأمنية لدول الجوار لها آثار غير مباشرة على الاستقرار الاقتصادي. ويعتبر ما يقرب من 17% من تعداد سكان تونس (1,9 مليون نسمة) من الفئات المحرومة حسب تعريف "الحرمان" باعتباره العيش تحت مستوى 5,5 دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية، وبحسب أحدث التقديرات قد تزيد هذه النسبة إذا طال أمد هذه الأزمة "(البنك الدولي، 2020).

3.3.2 الأثر على أداء الاقتصادي المغربي: "أدت التأثيرات العالمية لجائحة كورونا والجفاف إلى تفاقم التأثيرات المحلية، ونتيجة لذلك يتوقع أن يعاني الاقتصاد المغربي من موجة كساد هذا العام، وسيشهد هور العجز المزدوج، مما يزيد من الفجوات التمويلية، وقد يزداد الطلب على التمويل الخارجي، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تعزيز الاحتياطات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الدين الخارجي، والدين على الحكومة المركزية. وهذا بسبب امتداد فترة الجائحة وحدتها. نتيجة لهذا يتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 1,7% في 2020. على المدى المتوسط بافتراض التعافي من فيروس كورونا بنمط "V" (البنك الدولي، 2020) .

"على جانب المالية العامة سيزداد العجز الكلي في الموازنة ويقدر أن يصل إلى 6,2% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2020 وهذا بسبب زيادة الإنفاق الاجتماعي بسبب الجائحة، وانخفاض الضرائب، وقد تتأجل كذلك المنح المقدمة من

مجلس التعاون الخليجي لأن وضع المالية العامة لهذه الدول تندهور. ففي جانب الطلب يعتمد الاقتصاد المغربي بشكل كبير على واردات أوروبا والسياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر، لهذا سيعاني الاقتصاد المغربي من الركود المتوقع للاقتصاد الأوروبي، وسيعاني أيضا من انخفاض الطلب المحلي أكثر بسبب إغلاق العديد من الأنشطة لاحتواء انتشار الجائحة وتأثير ذلك على إيرادات الموظفين والشركات" (البنك الدولي، 2020).

على صعيد العرض بدأ المغرب هناك انخفاض في إيرادات السياحة وتعطل سلاسل القيمة الذي يعد جزء منها، خاصة في قطاع السيارات مع إغلاق مصانع رينو وبيجو، وقطاع الإلكترونيات والمواد الكيميائية. ومع ذلك، فإن صندوق جائحة كورونا الذي تم إنشاؤه حديثاً للتخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة، مثل زيادة المخصصات الصحية والإجراءات التي تستهدف الأسر والشركات، وهذا ما يبدو واضحا من خلال تأجيل الإصلاحات الهيكلية والقطاع المالي. يمكن أن تؤثر الجائحة سلبا على الحيز المتاح للمالية العامة، وبالتالي تؤثر على النمو والأرصدة الأجنبية، إضافة إلى ذلك أن صدمة التقلبات الاقتصادية قد تدفع بعض الأسر إلى دائرة الفقر" (البنك الدولي، 2020).

4.3.2 جوانب الاتفاق وجوانب الاختلاف وأسبابها:

- **جوانب الاتفاق:** ينظر لجوانب الاتفاق من خلال التأثير السالب لمستويات الطلب الخارجي سواء للجزائر التي انخفضت إيراداتها من تصدير النفط الذي يساهم بنسبة 40% في إجمالي الناتج المحلي للبلد. أو بالنسبة لتونس والمغرب إلى انخفاض عائدات القطاع السياحي والتصدير والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- بالنسبة لخدمات السياحة، يعتبر من بين أهم أكثر القطاعات تأثرا على جميع دول المغرب العربي، نتيجة قيود التي فرضت على السفر والسياحة، وبشكل كبير بالنسبة لتونس والمغرب التي يعتمدان عليه في حساب الموازنات العامة وحساب ميزان المدفوعات.

- خدمات النقل: كل دول المغرب العربي اتخذت نفس الإجراءات ما بين تخفيض ووقف الرحلات الجوية من وإلى عدد من المناطق الموبوءة. مع مرافقة لتدابير أخرى مشتركة مثل عدم إصدار تأشيرات دخول، وتعليق حاملي تأشيرة الساري المفعول لحين إشعار آخر.

- التجارة السلعية: تعتبر الصين والاتحاد الأوروبي أهم شركيين لدول المغرب العربي، لهذا فانتشار فيروس كورونا كان له أثر على موقف التجارة الخارجية لدول المغرب العربي وهم أبرز شركائها التجاريين.

- **جوانب الاختلاف:** تتمثل في التأثيرات العكسية لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من حيث الدول المصدرة والدول المستوردة، وانعكاس ذلك على قطاع المالية العامة.

- الجزائر: دولة مصدرة للنفط، تأثرت بالانخفاض مما أدى إلى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة العام 2020 التي دخلت حيز التنفيذ. هذا قلل من إيرادات الحكومية ويتسبب في تفاقم العجز المالي زد على ذلك حجم الإنفاق الطارئ على أزمة الجائحة

-تونس والمغرب: دول مستوردة للنفط، استفادت من الانخفاض مما أدى إلى التقليل من عجز الموازنات لهذه الدول وربما تكون الفرصة سانحة للاستفادة من الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط لتحقيق وفرة مالية باعتبار أن تقديرات موازنة 2020 لهذه الدول أجريت في عام 2019، وقد بُنيت على فرضيات أسعار مرتفعة نسبياً عن الأسعار الحالية، وبالتالي يمكن تحقيق هذه الوفرة المالية من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتعويضات للأفراد والشركات.

- أسبابها: يكمن السبب الرئيس في تأثير أزمة فيروس كورونا على أداء اقتصاد دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) إلى العلاقات التجارية القوية بينها وبين الاتحاد الأوروبي والصين، وبالتالي التقلبات الاقتصادية والإجراءات والتدابير التي اتخذتها كل من الاتحاد الأوروبي والصين لها آثار عكسية على شركائها التجاريين. ولعل أهم سبب تمثل في الإجراءات الصحية التي اتخذتها كل دولة على غرار دول العلم مما أدى إلى تعطل النشاط الاقتصادي الداخلي وتعطل العلاقات التجارية البينية الإقليمية والعالمية.

3. آليات السياسة النقدية المنتهجة في الدول المغاربية لمواجهة COVID-19:

3.1 تطور القطاع المصرفي للدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب):

جدول 1. البيانات المالية للقطاعات المصرفية للدول المغاربية (مليون دولار)

حساب رأس المال	مجموع القروض والديون		مجموع الودائع		مجموع الموجودات		مليون دولار	
	2019	2018	2019	2018	2019	2018		
الجزائر	9,769	9,820	101,236	99,371	102,051	98,993	136,013	131,154
نسبة النمو%	-0,51	-	1,87	-	3,08	-	3,7	-
تونس	3,728	3,239	32,480	30,010	25,962	23,146	44,620	40,874
نسبة النمو%	15,09	-	8,23	-	12,16	-	9,16	-
المغرب	10,287	13,783	100,695	96,439	115,112	110,797	149,189	144,009
نسبة النمو%	-25,36	-	4,41	-	3,89	-	3,6	-
المجموع	23,784	26,842	234,411	225,82	243,125	232,936	329,822	316,037

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات اتحاد المصارف العربية (ماي 2020).

تشير التقديرات إلى أن الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي لهذه الدول بلغت حوالي 329,822 مليون دولار في نهاية عام 2019، بزيادة حوالي 4,3% عن نهاية عام 2018. وبلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي لهذه الدول حوالي 243,125 مليون دولار محققة نسبة نمو حوالي 4,37%، وبلغت حسابات رأس المال حوالي 23,784 مليون دولار مسجلة نمو سالب بحوالي (-11,39%) كما تشير التقديرات إلى أن حجم الائتمان الذي ضخه القطاع المصرفي في اقتصاد دول المغرب حتى نهاية 2019 قد بلغ حوالي 234,411 مليون دولار محققاً نسبة نمو حوالي 2,63% عن نهاية سنة 2018.

3. 2. نسبة نمو القطاعات المصرفية للدول المغاربية - حتى نهاية 2019:

بالنسبة لنمو مجموع الموجودات للقطاعات المصرفية للدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب)، فقد كان القطاع المصرفي التونسي أكثر نمواً بنسبة 9,16% حتى نهاية 2019. يليه القطاع المصرفي الجزائري بنسبة نمو بحوالي 3,7% حتى نهاية حتى نهاية 2019، فالمغرب بنسبة نمو بحوالي 3,6% حتى نهاية 2019. مجموع الودائع التونسي يتصدر المرتبة الأولى بنسبة نمو بحوالي 12,16% يليه المغرب والجزائر بنسب متقاربة، أما مجموع القروض والديون تواصل تونس تصدرها المجموعة بنسبة نمو بحوالي 8,23%، أما فيما يخص حساب رأس المال فقد سجلت تونس كذلك نسبة نمو موجبة بحوالي 15,09% عكس المغرب الذي سجل نسبة نمو سالبة بحوالي -25,36% والجزائر كذلك بـ -0,51%.

3. 3. إجراءات السياسة النقدية المنتهجة والتدابير الاحترازية للمصارف المركزية للدول المغاربية:

لجأت حكومات الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) إلى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا، حيث لجأ البعض إلى أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل. وفي هذا الإطار كل جولات الخفض تمت خلال الثلاثي الثاني من عام 2020 وبنسب متقاربة من بعضها البعض. إضافة إلى سياسات تحفيزية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من أزمة كوفيد-19، خاصة تلك العاملة في المجال الصحي، والنقل والسياحة ومنحها مزايا ابتداء من إعادة جدولة القروض المستحقة وإمكانية إعادة التمويل من جديد. وهذا ما سنبينه من خلال مقارنة آليات السياسة النقدية المنتهجة لكل من البنك المركزي الجزائري تونسي والمغربي.

- الجزائر: نتيجة الآثار الاقتصادية السلبية على أداء الاقتصاد الجزائري، خصصت الحكومة الجزائرية 100 مليون دولار، يضاف هذا المبلغ ما وعد به لنفس الغرض صندوق النقد الدولي (100 مليون دولار) والبنك العالمي للإنشاء والتعمير (32 مليون دولار) من أجل اقتناء مواد صيدلانية وألبسة واقية في إطار مواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). " (الوطن، 2020) كما اتخذت لجنة عمليات السياسة النقدية على مستوى بنك الجزائر عدة إجراءات وتدابير تهدف إلى تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل ودعم الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة. وتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

- تسويق المنتجات الصيرفة الإسلامية المتمثلة في المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، عن طريق شبائيك إسلامية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية بترخيص من بنك الجزائر، مع حصول مسبق على شهادة المطابقة تسلم من طرف هيئة مستحدثة على مستوى بنك الجزائر تسمى الهيئة الشرعية الوطنية للاقتناء للصناعة المالية الإسلامية؛ (بنك الجزائر، 2020)

- إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 2014-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية المحددة بـ 2,5% من الأموال الخاصة ليصبح الحد الأدنى للملاءة 9,5% وهو أقل من المعدل العالمي المحدد من طرف لجنة بازل في اتفقيتها الثالثة بنسبة 10,5%. إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة، وبالتالي يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تؤول تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19. مع إمكانية إعادة تمويل قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة؛ (بنك الجزائر، 2020)

- تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية من 8% إلى 6% لتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛ (بنك الجزائر، 2020)

- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0,25%) لتثبيته عند 3 بدلاً من 3,25%. (بنك الجزائر، 2020)

- رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض على النحو التالي: (بنك الجزائر، 2020)

(أ) مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة: من 90% إلى 95%؛

(ب) مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات: من 80% إلى 90%؛

(ج) مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات: من 70% إلى 85%.

- "في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات، أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6% من الناتج المحلي الإجمالي)". (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 40)

هذه الإجراءات ستسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى البنك المركزي، وتوفير هامش إضافي من السيولة بتكاليف معقولة، إضافة إلى استهداف تلك السيولة الخارجة عن الإدارة الرسمية للجهاز المصرفي. لهذا فالتوقع أن تتخذ هذه البنوك والمؤسسات المالية جميع التدابير والمبادرات اللازمة لتوفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والمستثمرة بشكل عام، بتكلفة معقولة وبالتالي تمكين تطوير الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة، وهذا من خلال التزام صارم وقوي لمواكبة عميلة عصنة أداة الإنتاج الوطني، هذه العملية تعتبر الوسيلة المثلى لإحلال الواردات بالإنتاج الوطني حسب المعايير العالمية المتعارف عليها.

كما سيتم اتخاذ تدابير أخرى وفقاً لتطور الوضع الاقتصادي للبلاد، مراعاة للتقييمات التي ستجربها مصالح البنك المركز للتدابير التي اتخذتها البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما تلك الهادفة إلى دعم الشركات المتضررة من أزمة جائحة كورونا.

- تونس: "أعلنت السلطات التونسية عن خطة طوارئ بقيمة 5.2 مليار دينار تونسي (2% من الناتج المحلي الإجمالي تشمل الحزمة عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بحوالي 150 مليون دينار تونسي، بالإضافة إلى 100 مليون دينار تونسي لدعم المستشفيات بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفيروس كورونا.

- في مارس 2020 خفض المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي بمقدار 100 نقطة أساس. كما أعلنت السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي مدفوعات على الالكترونية والسحوبات، إنشاء صناديق استثمارية، وضمان حكومي للائتمان المصرفي، بالإضافة إلى تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على القروض الاستثمار في حدود 3%.
- دعم الطلبة والعمالين بالخارج وفق إجراءات الحجر الصحي، والترخيص في التحويل المسبق لمصاريف الإقامة المتعلقة بالدراسة والعمل بالخارج عن الشهرين الجاري والمقبل، لتمكينهم من تغطية حاجياتهم خلال تلك الفترة.
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل عقد جلستها العامة العادية للمساهمين، لما بعد الأجل القانوني المحدد في نهاية الشهر الجاري.
- كما أصدر المركزي التونسي قراراً لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالاستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها لمدة ثلاثة شهور.
- دعوة البنوك والمؤسسات المالية لتعليق كل إجراء يتعلق بتوزيع الأرباح عن عام 2019، والامتناع عن عمليات شراء أسهمها وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار" (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 40).
- "كما أعلنت الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية عن مساهمة القطاع المصرفي في الجهود التضامنية الوطنية لفائدة صندوق مكافحة كورونا، بحيث بلغت مساهمة كل مصرفي كما يلي: بنك تونس العربي الدولي بـ 15 مليون دينار تونسي، بنك الإسكان بـ 10 مليون دينار تونسي، البنك الوطني الفلاحي 10 مليون دينار تونسي، البنك التونسي بـ 10 مليون دينار تونسي، بنك الأمان بـ 10 مليون دينار تونسي، الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة 7 مليون دينار تونسي، التجاري وفا بنك تونس بـ 10 مليون دينار تونسي". (اتحاد المصارف العربية، مايو 2020، صفحة 10)
- المغرب: في ظل الأوضاع الحالية التي تشهد تفشي جائحة كوفيد-19، قامت الحكومة المغربية بتخصيص 10 مليار درهم (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 31) ما يعادل مليار دولار أمريكي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بوباء كورونا لاسيما فيما يتعلق بدعم البنية التحتية للقطاع الصحي والمعدات والمستلزمات الطبية. في هذا الصدد، بادر بنك المغرب كذلك إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية إلى جانب بعض التدابير الاحترازية، سعياً منه إلى تسهيل ولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية. وتحقيقاً للغاية نفسها، تمثلت إجراءات المركزي المغربي فيما يلي:
- "تخفيض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 0.2% في 19 مارس 2020 وأبقى البنك على نسبة الاحتياطي القانوني في حدود 2%. كما أعلن البنك حزمة من التسهيلات المصرفية على صعيد السياسات الاحترازية" (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 44) ؛
- إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية؛

- إنشاء خط ائتمان مصرفي جديد لتمويل النفقات التشغيلية للشركات، وهو ما يضمنه صندوق الضمان المركزي؛
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة؛
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل هاته؛
- تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها" (بنك المغرب، 2020).
- "أعلن كل من التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة والصناعة، القرض الفلاحي للمغرب، بنك القرض العقاري والسياحي، بنك إفريقيا، ومجموعة البنك الشعبي المركزي مبادرات وإجراءات للحد من الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد" (اتحاد المصارف العربية، مايو 2020، صفحة 10).
- علاوة على ذلك، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان على الصعيد الاحترازي، تشمل متطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، وذلك من أجل تعزيز قدرة هاته المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية. حيث دعاء بنك المغرب مؤسسات الائتمان إلى تعليق كافة عمليات توزيع الأرباح برسم سنة 2019 إلى موعد لاحقاً، وهذا من أجل الحفاظ على ما تبقى في حوزتها ما يكفي من الأموال الذاتية من أجل مواجهة آثار الأزمة. وبالتالي الحفاظ على قدرتها التمويلية في هذه الظروف الاستثنائية. (بنك المغرب، 2020) كما أعلن بنك المغرب أن سيواصل تتبعه، عن كثب، لآثار هذه الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني والنظام المالي، كما سيتخذ عند الضرورة المبادرات اللازمة لمواجهتها (بنك المغرب، 2020).

4. الخاتمة: يمكن تحديد أهم ما خلصت إليه الدراسة إلى الآتي:

- إن صدمة الأزمات عبر التاريخ كانت تؤثر بشكل مباشر على أحد جانبي الاقتصاد الكلي (العرض أو الطلب) لكن أزمة فيروس كورونا المستجد جاءت على العكس من ذلك، فقد أثر بصورة مباشرة على جانبي الطلب والعرض معاً. هذا الوضع يتطلب استجابة واسعة على الصعيد السياسات النقدية والمالية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الأكثر تضرراً من تفشي فيروس كورونا؛

- أما على مستوى المصارف المركزية للدول المغاربية محل الدراسة، فقد جاءت أدوات السياسة النقدية كلها تحفيزية من خلال حزم الدعم المالي، الممثلة في إنشاء صناديق تمويلية وحسابات فتحت لهذا الغرض بمشاركة مجموعة من المصارف التجارية. كما تم تعزيز هذه الخطوات من خلال جولات خفض في أسعار الفائدة النقدية التي أعلنتها المصارف المركزية للدول المغاربية. كما استفادت هذه المصارف من أدواتها النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بما يعزز من قدرة البنوك التجارية لهذه الدول على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يعزز صحة فرضية الدراسة؛

- رغم أن السياسات النقدية التحفيزية سوف تساعد على تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار، إلا أن هذا يبقى مرهون بتطور الوضع الصحي في هذه البلدان بسبب إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي المتخذة للحد من انتشاره لأن أصل المشكلة بالأساس صحي إلا أن الآثار انتقلت إلى القطاعات الاقتصادية؛

- يتعين على حكومات الدول المغاربية أن توازن بين سياساتها النقدية وأوضاع الاقتصاد بشكل عام (القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملاتها وعلى تدفقات رؤوس الأموال)؛

- لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن آثار الاقتصادية المحتملة لفيروس المستجد إلا أن التوقعات تشير إلى أن الصدمة قد تكون كبيرة بالأخص فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية المستوردة. لهذا فالدولة التي تتمتع بمتانة شبكات الحماية الاجتماعية، وقوة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى مدى إبداع البنوك المركزية في التعامل مع تأثيرات الفيروس، ستكون هي الأقل تأثراً؛

- وتتوقف نجاعة كل تلك الإجراءات السابقة على مدى قدرة المنظومة الصحية من جهة ومدى التزام الأفراد والمجتمعات بالإجراءات الصحية التي اتخذتها حكومات الدول الثلاث، فالملاحظ من هذه الناحية تباطؤ الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ويمكن التأكد من ذلك بالرجوع إلى الإحصاءات اليومية من خلال عدد الفحوصات في اليوم، و عدد المصابين، و عدد الوفيات.

5. المراجع:

1. UNCTAD. (2020). The corona virus shock: A story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it. Retrieved 5 12, 2020, from UNCTAD: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pdf
2. اتحاد المصارف العربية. (مايو 2020). تطورات القطاع المصرفي العربي وإجراءات تخفيف تداعيات انتشار فيروس كورونا. الأمانة العامة، إدارة الأبحاث والدراسات بيروت، لبنان، الصفحات 1-11.
3. البنك الدولي. (2020). مجموعة البنك الدولي تسارع لمساعدة البلدان لمكافحة فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/04/02/the-world-bank-group-moves-quickly-to-help-countries-respond-to-covid-19>
4. البنك الدولي. (2020). مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر – الجزائر (بتصرف). تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2020>
5. البنك الدولي. (2020). مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر – المغرب، (بتصرف). تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/publication/economic-update-april-2020>
6. البنك الدولي. (2020). مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر – تونس، (بتصرف). تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-update-april-2020>
7. الوطن. (2020). الجزائر تخصص 100 مليون دولار لمواجهة كورونا. تاريخ الاسترداد 22 4, 2020، من الوطن: <http://alwatan.kuwait.tt/article/details.aspx?id=613194&yearquarter=20201>
8. بنك الجزائر. (2020). التعليم رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm
9. بنك الجزائر. (2020). التعليم رقم 05-2020 المؤرخة بتاريخ 06 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية، (بتصرف). تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm
10. بنك الجزائر. (2020). التعليم رقم 06-2020 المؤرخة في 29 أبريل 2020 المعدلة و المتممة للتعليم رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية. تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm
11. بنك الجزائر. (2020). التعليم رقم 07-2020 المؤرخة في 29 أبريل 2020 والمتعلقة بمعدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية. تاريخ الاسترداد 24 5, 2020، من بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/legist_ar.htm
12. بنك الجزائر. (2020). التعليم رقم 08-2020 المؤرخة في 29 أبريل 2020 المعدلة للتعليم رقم 06-2016 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016 و المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة الخاصة بإعادة تمويل البنوك. بيان لجنة عمليات السياسة النقدية. تاريخ الاسترداد 20 5, 2020، من بنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique30042020ar.pdf>
13. بنك المغرب. (2020). بلاغ صحفي، إجراء استثنائي بشأن تعليق توزيع الربح من طرف مؤسسات الائتمان، الرباط. تاريخ الاسترداد 5 5, 2020 من بنك المغرب: <http://www.bkam.ma/ar>
14. بنك المغرب. (2020). بلاغ صحفي، الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب من أجل دعم الاقتصاد والنظام البنكي، الرباط. تاريخ الاسترداد 5 5, 2020 من بنك المغرب: <http://www.bkam.ma/ar>

15. صندوق النقد الدولي. (2020). صندوق النقد الدولي ومكافحة كورونا. تاريخ الاسترداد 6 6, 2020، من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/Topics/imf-and-covid19>
16. صندوق النقد العربي. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية. تاريخ الاسترداد 3 6, 2020، من صندوق النقد العربي: <https://www.amf.org.ae/ar/content/CoVid-19-consq-arb-cntr>
17. عبد اللطيف هاني. (2020). آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة. تاريخ الاسترداد 12 5, 2020، من مركز الجزيرة للدراسات.
18. محمد محمود صدام، و إبراهيم حسين علي. (2020). تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على المسارات المحاسبية فيروس كورونا (COVID-19) أنموذجا دراسة نظرية تحليلية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية ، 16 (49)، الصفحات 1-24.
19. منظمة السياحة العالمية. (يوليو 2020)، مقياس السياحة العالمية التابع لمنظمة السياحة العالمية، المجلد 8، الإصدار 4، مقياس السياحة العالمية والملحق الإحصائي لمنظمة السياحة العالمية، <https://www.e-unwto.org/doi/abs/10.18111/wtobarometerfra.2020.18.1.4>